IJSSP

المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م

www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[المجمع الكيميائي التّونسي ومدى مساهمته في التّنمية: ولاية قابس نموذجا]

[إسم الباحث: د. كمال بن عبد السلام خليفي]

[جهة الباحث: قسم علم الاجتماع، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين، جامعة قابس الجمهورية التونسيّة]

ملخص الدراسة:

شهدت مدينة قابس، منذ بداية سبعينيّات القرن الماضي، مرحلة التّصنيع، وخاصّة مع إنشاء المجمع الكيميائي التونسي بقابس. ويدرس هذا البحث، المجمع المذكور وعلاقته بالتّنمية، دراسة سوسيولوجية، لفهم وتحليل تصوّرات ومواقف وسلوك السكّان المحلّيين، في مواجهة التلوّث النّاجم عن المجمع الكيميائي. وأجرينا بحثا ميدانيّا يُراوح بين المنهجين الكمّي والكيفي في بعض المناطق من ولاية قابس. وقد اخترنا المُستجوبين من فئات اجتماعية مُختلفة من حيث: العمر والجنس ومُستوى المعيشة، إلخ... وأدرجنا المتغيّرات النّوعية "مثل الاهتمام بعلاقة التّنمية بالبيئة. وتُظهر النتائج، القلق المتزايد للسكّان المحلّيين من تواجد المجمع الكيميائي التّونسي مُحاذيا للمناطق الآهلة بالسكّان، ووعيهم بالمخاطر الّتي تُؤثّر على صحّة الإنسان والثّروة الزراعيّة والبحريّة. كما استنتجنا أنّ المنشآت الصّناعية بجهة قابس، لم تُساهم في تنمية الجهة، بقدر ما كانت معرقلة للتّنمية، حيث لا وجود لتنميّة في ظلّ تلوّث بيئي. علاوة على تفشّي ظاهرة البطالة بالجهة والّتي تفوق نسبتها المعدّلات الوطنيّة، مع تردّي البنية التّحتية، وعدم مساهمة هذه المؤسّسات الصّناعيّة في تجديدها، أو على الأقلّ صيانتها.

الكلمات المفتاحية: التّنمية المحليّة، المجمع الكيميائي، التلوّث البيئي، المدينة

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

[Researcher Title: D. Khlifi Kamel]

Abstract:

The city of Gabes experienced, from the beginning of the 1970s, a phase of massive industrialization, especially with the establishment of the Tunisian chemical group. This research studies the aforementioned complex and its relation to development, a sociological study aimed at understanding and analyzing the representations, attitudes and behavior of the local population, in the face of pollution generated by the Chemical Group. A mixed, quantitative and qualitative survey was carried in Gabés. We also chose respondents belonging to different social categories, age, gender, standard of living... We also integrated qualitative variables such as interest in the relationship of development with the environment. The results show the growing concern of the local population about the existence of the Tunisian chemical complex adjacent to populated areas, and its awareness of the risks involved, health, agricultural, marine. We also concluded that the industrial establishments in the Gabes region have not contributed to the development of the region, as much as they have hampered the development, as there is no development due to environmental pollution. In addition to the spread of the phenomenon of unemployment in the region, the rate of which exceeds national rates, with the deterioration of infrastructure, and the failure of these industrial institutions to contribute to their renewal, or at least to their maintenance.

Key words- Local development, Chemical group, Environmental pollution, The city.

مقدمة البحث

لفهم العلاقة بين متساكني قابس والمجمع الكيميائي التونسي، بحثنا عن أثر مشاريع التّحديث في إطار دولنة المجتمعات المحلّية خاصّة بعد فترة الاستقلال. وهذا ما قادنا إلى إحصاء أهمّ المشاريع الرّأسمالية المحدثة في الجهة، وطبيعتها الاقتصاديّة. مع فهم أصل مُشكلة التلوّث البيئي التي ارتبطت بالأساس بالمنطقة الصّناعية. وبالتّالي بحثنا في تاريخيّة الإنشاء، وفي أيّ إطار سياسي واقتصادي تمّ ذلك؟ وما هو دور المنطقة الصناعيّة بقابس في التّشغيل، والإنتاج والتّصدير؟ وما هي الآثار السلبيّة على البيئة والمحيط؟ وفي دراستنا للمنطقة الصناعيّة، فإنّنا لم نضعها في زاوية محصورة في الجانب المادّي فحسب، بل جعلنا المنطقة الصناعيّة ضمن شبكة من العلاقات تقتضي التّأثير والتأثّر. أي أنّ المنطقة الصناعيّة في علاقة بالعاملين صُلبها، وفي علاقة أيضا بالقطاع الفلاحي والصّيد البحري والسّياحة والصحّة وبالسكّان المحلّيين أيضا... وأصبح موضوع البيئة، من أهمّ الشواغل لأهالي المدينة. وقد راوحنا في دراستنا بين المنهجين الكمّي والكيفي. فالمنهج الكيفي يوفّر تقنيات نوعيّة لقراءة المشهد وفهم التصوّرات وطبيعة التّفاعل بين مختلف عناصر الظّاهرة. وفي المنهج الكمّي سيقع الاعتماد على عيّنة دالّة، تُتيح لنا المقارنة بين شريحتين من المجتمع المحلّي. بين رافض لوجود المنطقة الصناعيّة وبين مُؤيّد لها. بين القاطنين قريبا من منطقة التلوّث ونعني بهم بوشمّة، شاطئ السّلام وغنّوش، وهذه المناطق الثّلاث معروفة بمنطقة الطّوق، وبين المناطق البعيدة عن مركز التلوّث، وسنأخذ مطماطة الجديدة نموذجا. فنحن في حاجة للأفراد ودرجة تكيّفهم وصراعهم. وما حدث من تغيّرات على الصّعيد الاجتماعي من خلال الذّاكرة الجماعيّة.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

دوافع الدّراسة

لئن كان موضوع التلوّث البيئي الّذي منشأه الرّئيسي المنطقة الصّناعية بقابس، كظاهرة قديمة تجاوزت الأربعين سنة، وكان الحديث عنها من المُحرّمات ومن المسكوت عنه، فإنّها صارت في هذه الأيّام تأخذ اتّجاها جديدا خاصّة مع منح المواطن حيّزا من حريّة التّعبير، وإعادة فتح ملفّات التلوّث البيئي من جديد، وقد كان ذلك حافزا للقيام بهذه الدّراسة.

أهداف الدّراسة

- تقديم تشخيص وتحليل علمي وسوسيولوجي، من خلال إدخال الظّاهرة إلى مخبر علم الاجتماع.
- إنّ ظاهرة التلوّث المُرتبطة بالمنطقة الصّناعية بقابس، تُعتبر مُركّبة، وأطرافها مُتداخلة، والفاعلون فيها يراهنون على خيارات مُتعدّدة، تتداخل فيها مصالحهم وغاياتهم في نفس الفضاء.
- البحث عن إستراتيجية الفاعل، أي من له مصلحة بوجود المنطقة الصناعيّة وأنشطتها بالجهة. ومن يعارض تواجد المجمع الكيميائي واستمراريّة نشاطه. وهنا نتحدّث، عن الفاعل السّياسي الّذي بادر بالإحداث والّذي له ضمانات سياسيّة لإضافة مُؤسّسات أخرى داخل المنطقة الصّناعية. ولا ننسى أيضا الفاعل الاستثماري: المقاول والرّأسمالي.

الإشكالية

إنّ الحديث عن الضّرر، يقودنا إلى المقارنة بين المُستفيد والخاسر من تواجد المنطقة الصناعيّة بالجهة. فمن لهم رهانات في القطاع الفلاحي والصّيد البحري، أو في القطاع السّياحي، فإنّهم يُعبّرون عن سُخطهم من تدهور المنتوج، أو تراجع عدد السّياح... وهم يتفاعلون مع أزمة لا يتحكّمون فيها. فالمُجتمع المحلّي يعيش صراعا ولا يستطيع أن يُغيّر. وهنا بحثنا عن مدى تكيّف بعض الأطراف المُتداخلة في هذا المحيط. وما هي التّقنيات والآليات الّتي تُستخدم لتعزيز التكيّف؟ وما هي الاستراتيجيّات المُتّبعة للمقاومة؟ كما لا يفوتنا الحديث عن فئة مُستسلمة راضية بالواقع المعيش، ومُتخلّية عن فكرة المُقاومة والّتي تعيش حالة من الاستلاب. وفي إشكاليّة بحثنا، ركّزنا على المنطقة الصناعيّة بقابس، وتحديدا المجمع الكيميائي الّذي كان انشاؤه ضمن خطّة وطنيّة للنهوض بالجهة اقتصاديّا، وتطعيم القطاع الصّناعي بالمنطقة، وتجاوز المرحلة التّقليدية الّتي كانت تُعرف بها ولاية قابس، على اعتبار أنها جهة ذات خصوصيّة فلاحيّة. غير أنّ هذا الفاعل السّياسي، لم يأخذ في الحسبان المخاطر البيئيّة والاقتصاديّة التي سيخلّفها المُركّب، والّتي أصبحت ظاهرة للعيان، ومخلّفاتها بارزة على مختلف الأصعدة. ونذكر منها المجال الفلاحي، من خلال تدهور المنتوج، وانقراض العديد من أنواع الأشجار المثمرة الّتي كانت تُعرف بها جهة قابس، مثل: العنب والمشمش والعوينة، والّتي لم يعد لها أثر بالمناطق المجاورة للمنطقة الصّناعية (بوشمّة غنّوش، وشاطئ السّلام). أو التلوّث الّذي أصاب الثّروة البحريّة والشّواطئ المحاذية للمنطقة الصناعية. لقد وجب البحث عن الرّهانات، انطلاقا من المُواطنين الّذين يُقيمون بجوار المنطقة الصناعيّة. فهم فاعلون اجتماعيّون تحكم سلوكهم رهانات ولهم استراتيجيات فعل، قد تُحدّد طبيعة مواقفهم من وجود المنطقة الصناعيّة ومدى تفاعلهم معها. وهنا نتساءل، إلى أيّ حدّ يمكننا التّضحية من أجل المنطقة الصناعيّة وتحديدا المجمع الكيميائي بالخصوصيّات الايجابيّة للجهة؟ وهل أنّ إحداث مُنشآت صناعيّة مُختصّة في المواد الكيميائيّة المُلوّثة، والّتي أُنشئت مُحاذية لمناطق حضريّة في مدينة قابس، كان نتيجة لسياسة تنمويّة، هدفها تحقيق نُموّ اقتصادي واجتماعي، أم العكس؟ بمعنى هل تُساهم هذه الأقطاب الصّناعية اليوم "وبعد الثّورة"، في التّشغيل والمُحافظة على البيئة في المناطق الحضريّة المحاذية لها؟ أم أنّ هذه المناطق لا تزال تعاني فضلا عن التلوّث وآثاره من البطالة والإقصاء والتّهميش؟

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الجهاز المفاهيمي للدّراسة

1- مفهوم التّنمية:

"تهدف التّنمية إلى تغيير البناء الاجتماعي وتعديل الأدوار والمراكز، وتطوير الإمكانيّات المتُعدّدة الجوانب، بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق التّغيير في المعطيات الفكريّة والقيميّة، من خلال تكافل القوى البشريّة لترجمة الخطط العلميّة التنمويّة إلى مشروعات فاعلة، تُؤدّي مُخرجاتها إلى إحداث التّغييرات المرجوّة. هذه التّغييرات تسبّبت في نتائج ليست كُلّها إيجابيّة حيث شهدت نهاية القرن العشرين تنامي الوعي - لدى جميع الدّول - بالقضايا البيئيّة والاجتماعيّة النّاتجة من النُّموّ الاقتصادي...". (بن عمر حافظ، 2015، صفحة 61) و"التّنمية هي الانتقال بالمجتمع من وضع ثابت إلى ما هو أحسن وهي حُسن استغلال الطّاقات الموجودة في دولة ما وحُسن توظيفها من أجل ما هو أفضل" (شكري عبد المجيد، 1984، صفحة 129). وثمّة تعريفات أخرى للتّنمية منها أنّ التّنمية هي: "النموّ المدروس على أُسس علميّة، والّذي قيست أبعاده بمقاييس علميّة، سواء أكان تنمية شاملة ومتكاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيسيّة، مثل: الميدان الاقتصادي أو السّياسي أو الاجتماعي. أو الميادين الفرعيّة كالتّنمية الصّناعية أو التّنمية الزراعيّة ... ويُمكن القول بأنّها عمليّة تغيير اجتماعي مُخطّط يقوم به الإنسان، للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل، وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة (حجاب محمد منير، 2003، صفحة 834). وهناك تعريف اصطلحت عليه هيئة الأُمم المتّحدة عام 1956، ينصّ على أنّ التّنمية، هي العمليّات الّتي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة في المجتمعات المحلّية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأُمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن. والتّنمية هي عمليّة واعية، مُعقّدة، طويلة الأمد. شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والتّكنولوجيّة والثّقافيّة والإعلاميّة والبيئيّة. وقد اُعتمِدت عدّة مُؤشّرات للاستدلال على التّنمية، نذكر منها "السكّان والصحّة والتّغذية والإسكان والدّخل والاستهلاك وظروف العمل والتّعليم والملكيّة الزراعيّة والثّقافة والعمالة الخ..." (عربي بشير، 2005، صفحة 149). والتّنمية الشّاملة، وإن كان غايتها الإنسان، إلاّ أنّها يجب أن تُحافظ على البيئة الّتي يعيش فيها. لذا فإنّ هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهريّة في البنية التّحتيّة والفوقيّة للمجتمع دون الضّرر بعناصر البيئة المحيطة (عدلي عاطف ، 2007، صفحة 10).

2- مفهوم المدينة.

لا يوجد اتّفاق بين علماء الاجتماع حول إعطاء تعريف مُوحّد للمدينة، أو إيجاد مفهوم مُحدّد لها، نظرا لتعدّد المعايير. فـ"ريمون بودون" يرى أنّ المدينة هي: "تجمّع دائم، يتميّز بالكثافة العالية نسبيّا لمجموعة من السكّان، في فضاء مُحدّد. وهو ما يُشير عموما إلى تقسيم العمل، وتعقّد وتكامل الوظائف الاقتصاديّة والاستقلالات المهنيّة وتعدّد واختلاف المراكز الاجتماعيّة، والعلاقات الطبقيّة"(Boudon Raymon , 2003, p. 245) . وفي هذا الإطار يقول إميل دوركايم: "المدن في الغالب هي نتاج الحاجة الّتي تدفع بالأشخاص للدّخول في علاقات وطيدة فيما بينهم. إذ لا يُمكن للمدينة أن تتطوّر وتكبر، إلاّ إذا كانت الدّيناميكية عالية" (Durkheim Emile, 1978). وتُعرّف المدينة من النّاحية القانونيّة، على أساس أنّها "كيان قانوني يخضع للقانون العامّ للدّولة. ومن المتوقّع أن يُؤدّي هذا الكيان عدّة وظائف سواء كانت حكوميّة أو محلّيّة. ووفقا لهذا التّعريف، فإنّ المدينة تُعتبر وحدة إداريّة محلّية (لا مركزيّة) لها حدود مضبوطة قانونيّا، وأشخاص مُنتجون محلّيّا يتمتّعون بسلطات واختصاصات مُحدّدة" (بنمير المهدي ، 2005، صفحة 23). وتُعرّف المدينة جغرافيّا بأنّها: "مركز تجمّع للخدمات التجاريّة والإداريّة والتّعليمية والصحّيّة. وتضمّ غالبا وحدات صناعيّة، وأحيانا سياحيّة وغيرها. أي أنّها تتمتّع بجاذبيّة هامّة لسكّان المناطق المجاورة" (ستّهم حافظ، ، 1993، صفحة 63).

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

3- مفهوم التلوّث:

يُعرّف التلوّث البيئي، بأنّه التغيّرات غير المرغوب فيها، ويحيط بالإنسان كُلّيًا أو جزئيًا كنتيجة لأنشطته وذلك من خلال حُدوث تأثيرات مُباشرة أو غير مُباشرة، تُغيّر من المكوّنات الطبيعيّة والكميائيّة والبيولوجيّة للبيئة، ممّا قد يُؤثّر على الإنسان ونوعية الحياة الّتي يعيشها (عبد التّواب معوّض ، 1986، صفحة 9). والتلوّث لغة هو: التّلطيخ أو الخلط، ويرتبط دوما بوجود موادّ أو طاقات ضارّة في المحيط الّذي نعيش فيه، بنسب غير طبيعيّة وفي غير مكانها. وبالتّالي فالتلوّث هو إفساد مُباشر للخصائص العضويّة أو الحراريّة أو البيولوجيّة أو الإشعاعيّة لأيّ جزء من البيئة. بمعنى آخر، يكون التلوّث ضارّا أو يحتمل إضرارا بالصحّة العامّة، أو سلامة الحيوانات والطّيور وكذلك الأسماك، والموارد الحيّة والنّباتات (حمد عبد الكريم ، 1981، صفحة 98). يتّضح أنّ هناك علاقة وطيدة بين التلوّث والبيئة. ومن بين الأسباب التي تُؤدّي إلى التلوّث البيئي نذكر ما يلي: التلوّث البيئي يحدث بفعل الغازات والحمم الّتي تقذفها البراكين، والأتربة الّتي تعبرها الرّياح، والعواصف الرّملية، وكثرة الغازات والمياه القذرة والفضلات الخطيرة نتيجة للسّياسة التّصنيعية المفرطة، وتمركز معظم الصّناعات على المدن.

I. الوضع البيئي للمُجمّع الكيميائي: الواقع والانتظارات.

1- بسطة تاريخيّة عن نشأة المجمع الكيميائي بقابس.

تمّ إنشاء القطب الصّناعي بقابس بين الواحة والبحر، منذ بداية سبعينات القرن الماضي، على بعد 2 كلم من المدينة ومُحاذٍ لمعتمديّة غنّوش. ويمتدّ حاليّا على مِساحة تُقدّر بـ: 828 هكتارا على طول حوالي 3 كلم من الشّريط السّاحلي لخليج قابس. ويحتوي هذا القُطب الضّخم على 9 مصانع وعلى ميناء تجاري الّذي وقع تدشينه من قِبل أحمد بن صالح[1] في أواخر ستّينات القرن الماضي، وذلك في إطار مِنوال تنموي ليبرالي يُشجّع على الاستثمار في القطاع الصّناعي. ثمّ أُحدثت المنطقة الصّناعية الّتي تضُمّ المجمع الكيميائي. فكانت عمليّة التّوسعة على مراحل، لتفادى احتجاجات الأهالي كالّتي اشتعلت منذ الإعلان عن نيّة الدّولة في نقل وحدات انتاج المجمع الكيميائي وما يعقبه من تكديس لمادّة الفوسفوجيبس بمنطقة السّفية بمنزل الحبيب. حيث شهدت المنطقة اضرابا عامّا بتاريخ 4 ديسمبر 2018، والّذي شمل مُعتمديتي الحامّة ومنزل الحبيب. فالمشروع كان في بداية الأمر مُجرّد ميناء، والمتعارف عليه في الذّاكرة الجماعيّة لأهالي قابس من حيث التّسمية الأولى هو: "البُرط" نسبة للميناء باللّغة الفرنسية " Port". ومن ثمّة تحوّل مشروع الميناء إلى منطقة صناعيّة، ومشروع صناعي تطلّب استثمارات ضخمة. كما تمّ اللّجوء إلى رُؤوس الأموال البنكيّة ومُساهمات الحُرفاء الأجانب. وأوّل نُواة تمّ بعثها هي "الصّناعات الكيميائيّة المغربيّة الأولى" ICM1 سنة 1972 بمُساهمات فرنسيّة وقرض فرنسي. وقد تضاعف إنتاج الحامض الفوسفوري، عند إنشاء الصّناعات المغربيّة الثّانية ICM2 سنة 1974. ثمّ الصّناعات الكيميائيّة المغربيّة الثّالثة ICM3 وذلك سنة 1982. وفي سنة 1979 أُنشأت في نفس القُطب "الشّركة العربيّة للأسمدة الفُسفاطيّة والآزوتيّة" بمساعدة بنك كويتي. ثمّ وحدة ثانية في أواسط الثّمانينات بالتّعاون مع فرنسا لإنتاج الأمونيترات. كما تمّ تركيز معمل الإسمنت بقابس سنة 1973 ومحطّة لتوليد الكهرباء الحراريّة في نفس السّنة... وكان تركيز المنطقة الصناعيّة بقابس ناتجا عن عوامل كثيرة نذكر منها: إمكانيات التّصدير الضّخمة الّتي اتّسمت بها فترة السبعينات. كذلك حرص بعض الأقطار الغربيّة على التخلّص من العمليّات الإنتاجيّة الملوّثة وتصديرها إلى الدّول النّامية والضفّة الجنوبيّة لحوض المتوسّط. وهذا ما انعكس سلبا على المحيط الدّاخلي

[1]- أحمد بن صالح ولد سنة **1926**، وهو سياسي ونقابي **تونسي** شغل عدة حقائب وزارية في فترة الستينات. سنة 1957 دخل الحكومة وزيرا للصحة ثم أسندت إليه في الستينات كل الوزارات الاقتصادية معا. وهو ما مكنه من أن يعطي منحى اشتراكيا للاقتصاد وإطلاق تجربة التعاضد في قطاعي الفلاحة والتجارة. وفي جويلية 1968 أضيفت إليه وزارة التربية. ولكن أمام تدهور المستوى المعيشي وتذمر كبار وصغار المالكين، عزله بورقيبة عن الوزارات الاقتصادية ثم وزارة التربية في 7 نوفمبر 1969 وتمت إحالته على المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى في ماي 1970.

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

لجهة قابس، والّذي أثّر على المحيط الطّبيعي والبشري على مُتساكني الجهة تحت تأثير التلوّث. لقد تمّ إنشاء المركّب الصّناعي ضمن مُخطّطات الدّولة الرّامية إلى تعزيز مشروع دولنة الجماعات المحلّية، وإحداث تنوّع في الاقتصاد الوطني. وفي حقيقة الأمر، أنّ منوال التّنمية الجديد، والّذي اعتمدته البلاد التونسيّة أواخر ستّينات القرن الماضي يعود إلى الظّروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة الصّعبة الّتي عاشتها الدّول النّامية ومن بينها تونس. فقد دفعت هذه الأوضاع بالدّول النّامية، إلى البحث عن المخرج من الواقع الصّعب الّذي تعيشه. ممّا جعلها تتبنّى استراتيجيّات تنمويّة، ترتكز أساسا على التّصنيع كمُحرّك أساسي لعمليّة التّنمية. حتّى أصبح التّصنيع مُرادفا للتّنمية، لأنّ الدُّول المتقدّمة هي دول صناعيّة، أمّا الدُّول النّامية فهي دول زراعيّة، ممّا عزا ببعض الاقتصاديين إلى نعتها بالرّيف العالمي. إنّ هذه الإستراتيجيّة تتمثّل في الصّناعات المصنّعة أو النّموذج السّوفياتي في التّصنيع والّتي تتمحور حول إعطاء الأولويّة للصّناعات الثّقيلة. وقد جاء بهذه الاستراتيجيّة جيرار ديستان دي برنيس (De Bernis Gérard Destanne, 1971) والّذي كان معروفا في ستّينات وسبعينات القرن الماضي، لأنّه كان مصدر إلهام للتّجربة الجماعيّة في تونس والّتي أسفرت عن تجربة "صناعة التّصنيع" الّتي بموجبها يمكن للصّناعات الثّقيلة أن تلعب دورًا قياديًّا في تنمية البلدان النّامية.

2- المجمع الكيميائي ومدى مساهمته في التّنمية

بالرّجوع إلى المجمع الكيميائي بقابس، اكتشفنا من خلال البحوث والدّراسات، وما توفّر من أرشيف والمقابلات التي أجريناها، أنّ هذه المنشأة الصناعيّة ساهمت إلى حدّ كبير في الدّورة الاقتصاديّة للجهة، وفي الميزان التّجاري الوطني. والجدول عدد 01 والمتعلّق بتطوّر عدد الأعوان بالمجمع الكيميائي، يُبرز لنا مدى محافظته على أرقام مُرتفعة في طاقة التّشغيل إلى يومنا هذا، من عمّال وإطارات وأعوان. كما يُبرز الجدول المصاحب، تطوّر عدد الأعوان بالمجمع من 4435 عاملا سنة 2010، إلى 6939 عاملا سنة 2012، أي بزيادة تُقدّر ب 2504 عاملا. وما نسبته 56.46 %. مع تراجع كبير في طاقة الإنتاج بعد الحراك الاجتماعي والاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ سنة 2011. وقد شهدت سنة 2011 لوحدها، زيادة قُدّرت ب:2485 عاملا، أغلبهم يرجع بالنّظر إلى الشّركة التّونسية للبيئة والغراسة والبستنة، ويُشرف على هؤلاء العملة، إطارات تابعين للمجمع الكيميائي التّونسي بقابس. لكن العملة لا يتمتّعون بالامتيازات الّتي يمنحها المجمع للمسؤولين والإطار المشرف على الشّركة المذكورة والّتي يتقاضى عمّالها أجورهم المباشرة من المجمع الكيميائي بقابس.

جدول عدد 01: تطور عدد الأعوان بالمجمع

البيانات	2010	2011	2012
إطارات	437	430	406
تسيير	2871	3040	3311
تنفيذ	1127	3450	3222
المجموع	4435	6920	6939
نسبة التّأطير	%9.89	%6.21	%5.85

المصدر: احصائيّات المجمع الكيميائي 2013

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

أمّا الزيادة سنة 2012 لم تكن كبيرة، فقد كانت مُجرّد سَدّ شغورات. حيث غادر المجمع الكيميائي 189 عونا لأسباب مُتعدّدة منها 124 حالة تقاعد، و17 حالة وفاة، و 3 حالات طرد، و 8 حالات استقالة، مع حالتي نهاية الحاق، أي ما مجموعه 189 حالة. أمّا الانتدابات أو سدّ الشّغورات فكانت كما يلي: 205 حالة، في إطار ادماج مناولة أو عفو تشريعي عامّ، مع ثلاثة حالات تعاقد. أي ما مجموعه 208 حالة، وهو ما يبيّنه الجدول الموالي. بحيث لم تكن هنالك انتدابات سنة 2012، بل هي بمثابة تعويض، والفارق ضئيل جدّا بين المنتدبين الجدد والمغادرين: (208- 189) أي بزيادة 19 انتدابا فقط.

جدول رقم 02: الانتدابات و المغادرة حسب النّوعيّة:

المجموع	الإنتدابات		المغادرة	المجموع
	إدماج (مُناولة و عفو تشريعي عامّ)	205	تقاعد في السنّ القانوني	124
			تقاعد مُبكّر	35
			وفاة	17
	تعاقد	3	طرد	3
			إستقالة	8
			نهاية الحاق	2
	إلحاق	0	مغادرات أخرى	0
6920	+208		-189	6939

المصدر: احصائيّات المجمع الكيميائي 2013

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

-خريطة رقم 01 المكان الذي تتواجد فيه المنطقة الصناعيّة ومن خلالها المجمع الكيميائي

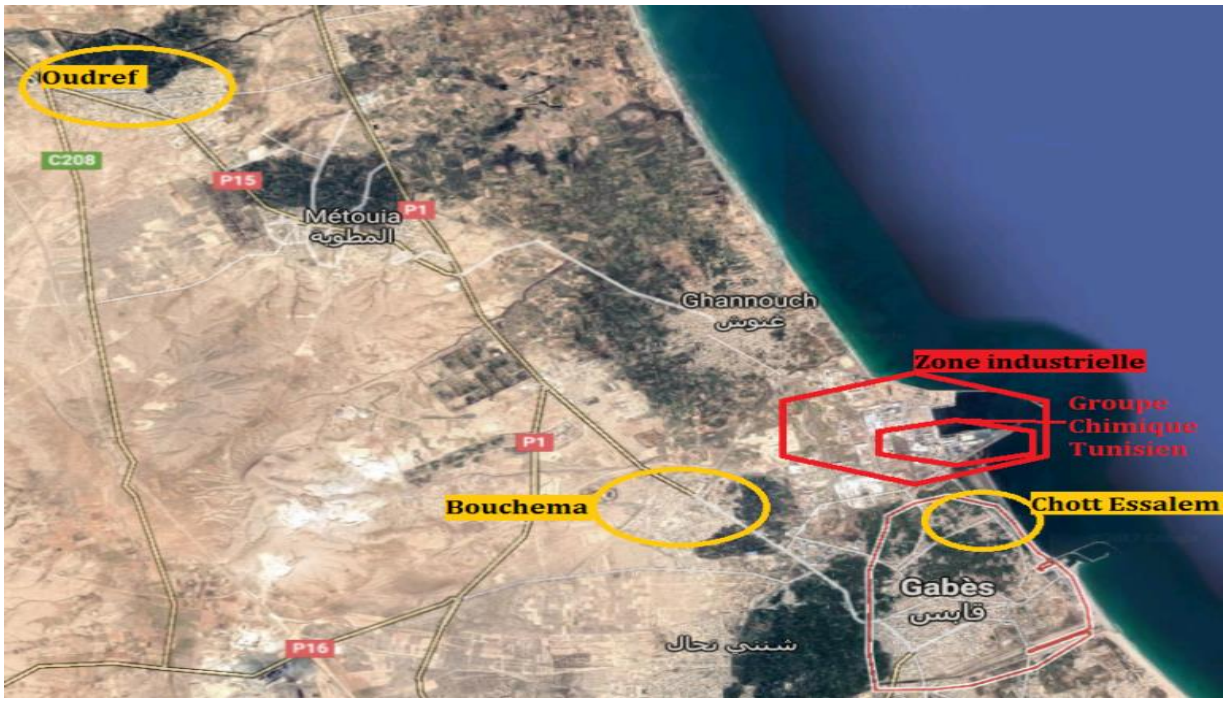

3- مُبرّرات بعث المجمع الكيميائي.

فشلت التّجربة الاشتراكيّة وضعفت مردوديّة المشاريع الصناعيّة، لعدم تلاؤمها مع واقع المجتمع، ولأنّها كانت مُسقطة وساهمت في تفشّي البطالة والفقر. هذه السّياسة التّنموية التي اعتمدها أحمد بن صالح -الوزير المتقلّد للوزارات الاقتصاديّة آنذاك -في عهد حكم بورقيبة-، والمتمثّلة في تجربة التّعاضد، أراد الوزير من خلالها تجميع القوى النّشيطة للاشتغال بالتّعاضديّات، والّتي لم تستوعب كلّ العملة " بحيث أطلّت السّبعينات وبالبلاد 160 ألف عاطل عن العمل، بدون اعتبار حوالي 220 ألف أُنثى بلغن سنّ النّشاط وبقين في المنازل" (هرماسي عبد اللطيف ، 1993، صفحة 107). ولم تدم تّجربة التّعاضد طويلا، لتُعوّض بمنوال تنميّة جديد، عرف باستراتيجية السبعينات، وهي العشريّة الّتي شهدت فيها الدّولة انتعاشة اقتصاديّة، مع تولّي رجل الاقتصاد الهادي نويرة منصب وزيرا أوّلا والّذي قال: "تنميّة البلاد مشروع الجميع، وليس مشروع الدّولة وحدها أو المخطّطين وحدهم. " ولانجاح هذا التّوجه الجديد تمّ استيراد التكنولوجيات الغربيّة، " وبذلك كان التّصنيع عبارة عن عمليّة نقل وتقليد للصّناعة والتّقنية الرّأسماليّة الغربيّة" (هرماسي عبد اللطيف ، 1993، صفحة 107)..

4- ردود أفعال المجتمع المحلّي في السّبعينات من القرن الماضي عند إنشاء المجمع.

رحّب أهالي المناطق السّاحلية في جهة قابس في نهاية السّبعينات بإنشاء وحدات الصناعات الكيميائية. ويُقرّ أحد الصيّادين، بأنّ نشاط مصانع المجمع ساهم في تقليص البطالة في قابس والمدن المجاورة لها، خاصّة وأنّ الأجور الشهريّة كانت مغرية آنذاك. حيث يقول: "لكنّنا كنّا نجهل التّأثيرات البيئيّة السلبيّة الّتي ستطال مدينتنا جرّاء فضلاته الكيميائية، وهو ما تفطنّا له بعد مرور 7 سنوات". ومن خلال إحدى المقابلات، صرّح لنا المستجوب بأنّ أهالي قابس استبشروا بقرار إحداث منطقة صناعيّة بالجهة، حيث أنّ صاحب الفكرة أحمد بن صالح، وعند زيارته لقابس، لقي ترحيبا كبيرا من مستقبليه الّذين أقاموا له استعراضا كبيرا بالتّصفيق والزّغاريد،

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

كما عبّر عن ذلك محدّثنا. إنّ الوضع الاقتصادي في البلاد التونسية بداية السبعينات كان هشّا. وأنّ الأهالي ومنهم متساكني جهة قابس، عايشوا تجربة مريرة تمثّلت في التّجربة الاشتراكية، أو ما وقع تسميتها ب"الآفاق العشريّة للتّنمية" والممتدّة من 1962 إلى 1971، حيث تحدّث بعض الفلّاحين -من خلال مقابلة جماعيّة أجريناها معهم- عن التّرحاب الكبير الذي لقيه صاحب فكرة إنشاء المجمع بقابس، رغم أنّه هو نفسه الّذي تمّت في فترة تولّيه الاشراف على وزارات الاقتصاد، تجربة التّعاضد. فقد عبّر المستجوبون بكلّ مرارة عن الوضع الكارثي الّذي آلت إليه البلاد وخاصّة في الجنوب التّونسي. وقال أحدهم "لقد فرّطنا في أراضينا الفلاحيّة ووسائل انتاجنا. حتّى أن مواشينا (من أغنام وماعز وأحمرة) تركناها سائبة خوفا من الأداءات الّتي فُرضت علينا آنذاك. لذلك رحّبنا بالتّجربة التّنموية الجديدة والمتمثّلة في بعث مصانع بالجهة، ظنّا منّا أنّها ستُحدث فرص تشغيل لنا ولأبنائنا في المستقبل وتعوّضنا على أيّام الجدب والفقر الّتي عشناها في السّابق". كما أنّ فكرة انجاز سلسلة من النُّزل الممتدّة من نزل سيرتا بغنّوش وصولا إلى نُزلي الشّمس والواحة بقابس، لم يرق للمجتمع القابسي بأنّ يتحوّل من مُجتمع فلاحيّ مُحافظ إلى مُجتمع مُنفتح على العالم من خلال السيّاح الوافدين على الجهة، وما ينتج عن ذلك من جلب لعادات وتقاليد غربيّة، تُساهم في الانحلال الأخلاقي لدى فئة الشّباب على وجه الخصوص. لذلك خيّرنا إنشاء منطقة صناعيّة تساهم في تشغيل أبنائنا، دون تفكير في العواقب الّتي لم نكن نعلمها، والمتمثّلة في المخاطر البيئيّة الّتي فتكت بالإنسان والحيوان، ودمّرت ثروتنا الفلاحيّة من أشجار مُثمرة وزراعات ونضوب للمائدة المائيّة، وتلوّث للبحر وقضاء على الثّروة السّمكيّة....

5- الانجازات والمكاسب الّتي حقّقها المجمع.

لقد أُنشئ المجمع الكيميائي التّونسي بجهة قابس سنة 1972 على ضفاف الشّاطئ، بين منطقتي شطّ السّلام وغنّوش وتتوسّطهما منطقة بوشمّة. ممّا يُفسّر بأنّه مورد رزق شريحة واسعة من سكّان الجهة. إلى جانب دوره في تنشيط الحركة التّجاريّة والصّناعيّة، وتأمين العُملة الصّعبة للبنك المركزي، نتيجة تصديره لمُختلف الموادّ الكيميائيّة خارج البلاد. كما أنّ انشائه دفع عدّة مصانع أخرى تابعة للقطاع الخاصّ، للتّمركز في المنطقة وتطوير منطقة صناعيّة ضخمة بلغ عدد مُؤسّساتها 26 مصنعا.

5-1-الوزن الصّناعي والاقتصادي والاجتماعي لجهة قابس في ظلّ وجود المجمع الكيميائي.

لقد "انتشرت بجهة قابس نشاطات اقتصاديّة مُربحة مثل التّجارة، البناء، والمضاربات العقاريّة. وبما أنّ المناخ الاجتماعي يبدو غير مُلائم لبعث شركات خفيّة الإسم، فقد توجّه العديد من أصحاب رؤوس الأموال، إلى الاستثمار في مجالات مُربحة وثابتة. وكانوا بذلك المستفيدين الوحيدين الّذين انتفعوا ببعث المركّب الكيميائي...(Haydar Adnane, 1986, p. 123) ". هذا المركّب، الّذي يُمثّل ثقلا صناعيّا واقتصاديّا هامّا جهويّا ووطنيّا. حيث تتنوّع الصّناعات الكيميائيّة وتتعدّد، على اختلاف المصانع المنتصبة على ضفاف خليج قابس. ولعلّ أهمّها: وحدات تحويل مادّتي الفسفاط والكبريت إلى حوامض. ومنها الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائيّة الفلاحيّة، والوحدات الأخرى التّابعة للمجمع الكيميائي التّونسي، وشركة الكيمياء وشركة تيماب.
وتحتلّ صادرات المركّب النّصيب الأوفر من صادرات الجهة بنسبة سنويّة تفوق90 %. ويبرز بشكل ملحوظ دور عائدات المركّب الكيميائي بقابس، في دعم الحركة الاقتصاديّة وطنيّا. حيث يُساهم بنسبة عاليّة في الدّخل الوطني من العُملة الصّعبة. فقد قُدّرت صادراته عبر الميناء التّجاري خلال سنة 2009، بحوالي 1052 مليون دينار. كما يحتوي على طاقة تشغيليّة هامّة تُقدّر بأكثر من 6000 موطن شُغل، بين مُباشر وغير مُباشر، وتضمن العيش الكريم لآلاف العائلات. إضافة إلى ما تُسبّبه من خلق فرص تشغيليّة مُتجدّدة، وإحداث استثمارات وشركات مُناولة وصيانة صناعيّة على هامش الوحدات الصناعيّة. وقد انخرط المجمع الكيميائي التّونسي، باعتباره أحد أكبر مُكوّنات المركّب الكيميائي بقابس، في مسار التّنمية الشّاملة من حيث عديد المشاريع والاستثمارات التّنموية والمتعلّقة أساسا بالبنية التّحتيّة والعمل الجمعياتي وغيره، من المساهمة الفاعلة في

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

النّهوض بالجهة اقتصاديّا واجتماعيّا. كما يتركّز وسط هذا المركّب، ميناء قابس التّجاري الّذي يُعتبر أحد أهمّ الآليات اللّوجستيّة لتصدير المواد الكيميائيّة المصدّرة لمختلف القارّات. حيث يساهم بنسبة 25% من مُجمل حجم الصّادرات الوطنيّة المنقولة بحرا. فيما يُمثّل مُعدّل المبادلات التّجاريّة السّنويّة أكثر من 4 ملايين طنّ، وبنسبة 18 % من حجم المبادلات التّجارية عبر الموانئ التّونسيّة، إذ يستقطب ميناء قابس التّجاري أكثر من 600 سفينة سنويّا.

6- الانعكاسات السلبيّة للمجمع الكيميائي

6-1- الانعكاسات السلبيّة على الجانب الصحّي:

بسبب مُختلف مظاهر التلوّث، سقط المواطن في قابس فريسة للأمراض. فالمستشفى الجهويّ شاهد على ارتفاع عدد المصابين بأمراض ضيق التّنفس، وهشاشة العظام، والحساسيّة، والأمراض الخبيثة والّتي تحتلّ فيها قابس مراكز مُتقدّمة على مستوى وطني. وقد قمت بزيارة للمُستشفى، واتّصلت برئيسة قسم أمراض الجهاز التّنفسّي، وقد أمدّتني باحصائيّة للمرضى الّذين يُعالجون بالقسم الرّاجع لها بالنّظر. أمّا رئيس قسم الأمراض السرطانيّة، فامتنع عن ذلك نظرا لأنّ عددا كبيرا ممّن يُعانون من هذه الأمراض يُعالجون في ولايات أخرى. مثل ولاية صفاقس بدرجة أولى، وولاية تونس بدرجة ثانية، والبعض يرتاد المصحّات الخاصّة. ولذلك فإنّ عدد المرضى المتواجدين بالمستشفى الجهوي بقابس، لا يُعبّر عن العدد الحقيقي للمصابين بالأمراض الخبيثة. ف:" التّدهور التّدريجي لحالة البيئة وصحّة المواطن، هو التّهديد الخفيّ وغير المنظور الّذي يبدو أنّه يثير غضب جمهورنا أكثر من غيره. فالقلق الشّعبي بشأن حالة البيئة، لا يتعلّق بالحاضر فحسب، بل بمُستقبل الأجيال الشابّة، من خلال التّأثير على البيئة المادّية للإنسان حيث يُؤثّر التلوّث على نفسيّته ويُصبح مصدرًا للقلق وأحيانًا لليأس" ...(Abdmouleh Ridha, 2008) . كما أقرّ المعهد الوطني للصحّة والسّلامة المهنيّة بوجود هذه الأمراض المهنيّة النّاتجة عن التلوّث. لذلك فإنّ الوضع البيئي في الجهة مقلق للغاية، والإشكاليّة الأساسيّة تكمن في عدم تطبيق القوانين والتّشريعات الوطنيّة والدّوليّة، الّتي أمضت تونس عليها باعتبارها ضمانا للأجيال القادمة الّتي ستمكّنها من العيش في بيئة سليمة. والسّؤال يطرح نفسه في هذا السّياق وهو: ما جدوى سنّ هذه القوانين إذا لم تجد طريقها للتّطبيق؟

6-2- المخاطر البيئيّة:

بالرّغم من المساهمته الفاعلة للقطب الصّناعي اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الجهوي والوطني، فإنّ المواد الكميائيّة المحوّلة تخلّف نفاياتها آثارا وخيمة على الإنسان والبيئة بأبعادها الثلاثة، برّا وبحرا وجوّا. فقد ينتج عن تحويل مادّة الفسفاط انبعاث غازات لها مضارّ واضحة على الهواء، على غرار الأمونيا، والتلوّث الهوائي للكبريت «البخّارة». ويتسبّب تلاقح هذه الغازات السامّة بالغلاف الهوائي في عديد الأمراض لدى الإنسان، والمتعلّقة أساسا بالجهاز التّنفسي والهيكل العظمي وأمراض الحساسيّة. بالإضافة إلى التّأثير السّلبي على عديد الغراسات والنّباتات، خاصّة المحيطة بفناء المركّب الكيميائي كالواحات المتواجدة بكلّ من غنّوش وبوشمّة وشطّ السّلام. وتبقى مادّة الفسفوجيبس، المادّة الأكثر تلويثا، وخاصّة لمياه البحر والثّروة السمكيّة بخليج قابس. حيث كانت الكمّيات الملقاة بمياه خليج قابس من مادّة الفسفوجيبس، من قبل وحدات المركّب الكيميائي مُرتفعة جدّا، ممّا تسبّب في تصحّر قاع البحر، وترصيفه بطبقة سميكة من هذه المادّة المتصلّبة. وبالتّالي القضاء على عديد النّباتات البحريّة، ممّا أثّر سلبا على الثّروة السمكيّة بالجهة ولوّث مياه البحر بالحوامض، حيث يتمّ إلقاء 28720 طنّ من الفسفوجيبس يوميّا في البحر، عبر واد أنشئ لهذا الغرض لربط المصانع بمياه البحر. مع تركيز مضخّة مياه عالية التدفّق، لتصريف الفسفوجيبس وعدم تراكمه في الواد. وبمتابعة مسار تدفّقه في مياه البحر، يتبيّن أنّه يتسرّب إلى مسافة مئات الأمتار على مُستوى الشّاطئ. وقد يبلغ المناطق التي يختارها بعض الصيّادين للصّيد

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

وأحيانا المناطق التي يختارها بعض المصطافين للسّباحة نظرا لقربها من الأحياء السكنيّة. ونادرا ما تُصرّح إدارة المجمع الكيميائي بحجم كمّيات الفسفوجيبس الّتي تُلقى في البحر. لكن الوثائق الرّسميّة، تُؤكّد صحّة حجم الكمّيات الملقاة فيه، وتأثيراتها السلبيّة على الثّروة السّمكية. فإلى حدود سنة 1965، كان بحر ولاية قابس يحتضن أكثر من 250 نوع من أنواع الحيوانات البحريّة، ليتقلّص هذا العدد إلى 50 نوعا بحلول سنة 1990. ولم يتبقّ منها حاليّا إلّا 6 أنواع فقط بحسب مُتابعات مصالح الصّيد البحري وشهادات الصّيادين والخُبراء، الّذين يُؤكّدون إمكانية انقراض جميع الأنواع بعد 10 سنوات في حالة تواصل تصلّب الرّمال من مادّة الفُسفوجيبس. وتُبيّن الدّراسات الّتي أعدّها المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، حول هذا الموضوع خلال سنتي 2013 و2014 بأنّ نتائج التّحاليل الّتي أشرف عليها الخُبراء المختصّين، صارت تُشير إلى أنّ المنطقة السّاحليّة لخليج قابس وصلت إلى الحدّ الأقصى من التلوّث بالمركّبات والعناصر الّتي تحتويها مادّة الفُسفوجيبس. ومن بين المركّبات نذكر مادّة الهيدروكربون بعد أخذ عيّنات من الرّواسب التّرابية من ستّ مناطق مُختلفة، قبل إخضاعها للتّحاليل.

وتتطابق هذه النّتائج، مع ما أثبتته تحاليل بقيّة الدّارسات، الّتي واصل المعهد خلال نفس الفترة بالتّعاون مع المدرسة الوطنيّة للمُهندسين بتونس، باستعمال النّموذج الرّقمي cromix لتحديد المساحة التي تنتشر بها مادّة الفُسفوجيبس في البحر. حيث اكتشف المشرفون على التّحاليل، أنّ النّتائج كانت صادمة. خاصّة أنّ هذه المادّة تمتدّ على مساحة 60 كلم مربّع، بعد تحليل أكثر من أنموذج، في عشرات المناطق داخل وخارج البحر، أثناء المدّ والجزر. وطال التلوّث المتأتّي من نفايات المجمع الكيميائي "بُحيرة بوغرارة" من ولاية مدنين (50 كلم عن خليج قابس)، والّتي تتميّز بثروة بحريّة هامّة. حيث كان انتاجها يبلغ في بداية 1990 قرابة 5 طنّ سنويّا قبل أن يتراجع في السّنوات القليلة الماضية إلى 1 طنّ فقط. وتُؤكّد تحاليل ودراسات المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، أنّ النّفايات المتأتّية من خليج قابس تحت تأثيرات التّيارات البحريّة هي السّبب الرّئيسي لتدهور بُحيرة بوغرارة دون نفي وجود أسباب أخرى على غرار مشاريع تربيّة الأسماك. لقد ساهم المجمع الكيميائي، في اندثار الواحة البحريّة الفريدة من نوعها في العالم. حيث أنّ مياه البحر تنساب بين جذوع النّخيل مُسبّبة لها أضرارا فادحة... فلقد نفث المجمع الكيميائي غازاته السامّة المنبعثة على مدار السّاعة، فأحرق الأشجار، وأتى على آلاف الأصول من النّخيل. ودمّر أيضا المزروعات. مُتسبّبا في منع الفلّاح القابسي -الّذي كان يعتمد على الفلاحة كمورد رزق- من أن يسترزق من نشاطه الفلاحي. كما أنّ أضرار المجمع الكيميائي، أثّرت بشكل واضح على الطّبقة المائيّة في ظلّ استنزافه لها، في الوقت الّذي تُعاني فيه عدّة مناطق فلاحيّة من شُحّ في المياه. وبذلك نُقرّ بأنّ المنطقة الصّناعيّة عامّة والمجمع الكيميائي على وجه الخصوص، ساهمت في عرقلة المسار التنموي بجهة قابس وكانت مصدرا للتّهميش والتّفقير لا مصدرا للتّنمية والعيش الكريم.

3-6- الانعكاسات على المسيرة التّنموية للجهة.

جدول رقم 03: تمثّلات المتساكنين لمدينتهم حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة / تمثّلات المدينة	شطّ السّلام	بوشمّة	غنّوش	مطماطة الجديدة	المجموع	النّسب
صناعيّة	26	26	43	32	127	%22.68
فلاحيّة	22	5	19	23	69	%12.32
مُهمّشة	92	109	78	85	364	%65
المجموع	140	140	140	140	560	%100

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المصدر: العمل الميداني

إنّ نسبة 65% من المستجوبين، يُقرّون بأنّ مدينتهم مُهمّشة. وأقلّ من رُبع العيّنة يرون قابس مدينة صناعيّة بنسبة قُدّرت ب: 22.68% فقط، أي 127 مُستجوبا من جُملة 560، بالرّغم من أنّ مناطق الطّوق: شاطئ السّلام، بوشمّة وغنّوش، مُحاطة بالمعامل والمصانع من كلّ جهة. وهذه الجهات هي المنطقة الصّناعيّة شرقا – بما في ذلك المجمع الكيميائي-. ومعمل الإسمنت ومقاطع الحجارة غربا. ومعامل الخزف ومعمل الورق والخرسانة المسلّحة شمالا. ومعامل الجّليز والرُّخام والطُّوب جنوبا. لكن رغم هذا الكمّ الهائل من المعامل والمصانع، يعيش المواطن القابسي الفقر والبطالة والتّهميش. فمناطق الطّوق مثلا، لاتوجد فيها أي مساحات خضراء، ولا مُنتزهات ترفيهيّة تكون مُتنفسا لهم وتُعوّضهم عن مُعضلة التلوّث والأمراض النّاتجة عن السّموم المنبعثة منها، فضلا عن ارتفاع نسب البطالة ومعُدّلات الفقر في مُجتمع الدّراسة... لقد عبّر الكثير من المستجوبين من خلال المقابلات الّتي أجريناها مع بعض المزارعين، بكلّ حُرقة عن الوضع السيّئ للجهة. مُقارنين بين حاضر قابس بعد سبعينات القرن الماضي، وماضيها قبل تركيز المنطقة الصّناعية. وفي هذا الصّدد يقول عمر الزّيدي في كتابه ايكولوجيا الأمل: "لقد أصبحت التّوازنات الايكولوجية في وضعيّة هشّة ومُتقلّبة، نتيجة التلوّث الصّناعي في بلدان الشّمال والفقر في بلدان الجنوب... فحوض البحر الأبيض المتوسّط، أصبح يُعتبر من أكثر البحار تلوّثا، وأصبحت منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مُهدّدة بالجفاف، وزحف التصحّر، وندرة المياه ممّا يُنذر بكوارث حقيقيّة على هذا المستوى. إنّ التّنافسيّة الجشعة والاستثمار غير المناسب للعلوم التّقنيّة، أدّى إلى بُروز أمراض جديدة فتّاكة وغير مسبوقة (زيدي عمر، 2014، صفحة 11). فالفاعل الصّناعي، غيّر من المشهد السّوسيو-اقتصادي لمدينة قابس. حيث كان الفاعل المحلّي، يعيش على خيرات الواحة، مُتّبعا نمطا استهلاكيّا يُلبّي حاجياته الضّروريّة حسب ماتُوفّره له الأرض من خيرات، وما يدّخره من فائض الإنتاج يُنفقه عند الحاجة. ومع بُروز المنطقة الصناعيّة هجر المواطن القابسي أرضه، طامحا بدخل أكبر مع مجهود أقلّ، من خلال تمثّلاته للعمل في الميدان الصّناعي، ومن ورائه دخل قارّ يتجاوز به الضّروريّات إلى رفاه العيش. لكن في الأخير تتلاشى الطُّموحات، بعد أن فرّط الفاعل المحلّي في نمط حياته التّقليدي، والمتمثّل في العمل الفلاحي وما ينتج عنه من ترابط أسري، من خلال العمل الجماعي داخل الضّيعة الفلاحيّة، والتّضامن الآلي بين أفراد الأسرة الموسّعة. كما أنّ الفاعل الصّناعي، قد خيّب آمال المحلّيين بعد أن دمّر القطاع، من خلال استنزافه للمائدة المائيّة. والقضاء على كمّ هائل من الغراسات والأشجار المثمرة الّتي تميّزت بها واحات قابس وذلك نتيجة التلوّث الهوائي. وفي مُقابل ذلك، يتنكّر القُطب الصّناعي الضّخم في الولاية لمُتساكنيه. والّذي من المفروض أن يكون المشغّل الرّئيسي لهم كما ذكرنا سابقا، ثمّ يُعرقل المسيرة التّنمويّة من خلال تدميره لكلٍّ من قطاع الفلاحة والصّيد البحري وقطاع السّياحة، إذ لا تنمية مُستدامة في ظلّ تلوّث بيئي...

6-4-الانتظارات من السّلط المحلّية:

جدول رقم 04: دور السّلط المحلّية في الحدّ من التلوّث في علاقة بمُتغيّر مقرّ الإقامة.

هل السُّلط المحلّية جادّة في الحدّ من التلوّث؟	شطّ السّلام	بوشمّة	غنّوش	مطماطة الجديدة	المجموع
نعم	0	3	0	5	8
لا	140	137	140	135	552
النّسبة المائوية	%100	%97.86	%100	%96.43	%98.57
المجموع	140	140	140	140	560

المصدر: العمل الميداني

يبيّن الجدول أعلاه، دور السّلط المحلّية في الحدّ من التلوّث، في علاقة بمُتغيّر مكان الإقامة. وقد قُمنا بالبحث في مدى وجود ارتباط بين هذه المتغيّرا ت باعتماد الاختبار الاحصائي ك2. فإذا كان (مستوى الدّلالة=5%) فإنّ قيمة "ك مربّع" الملاحظة (27.72) أكبر من قيمتها النظريّة (7.82). وهكذا فإنّنا نرفض (فرضيّة العدم H0) ونقبل بالفرضيّة البديلة H1. أي أنّ ايجاد الحلول من قبل السّلط المحلّية للحدّ من ظاهرة التلوّث، يتأثّر ويرتبط بمُتغيّر مقرّ الإقامة. وبالرّجوع إلى الجدول عدد 05، فإنّ الفاعل السّياسي غير قائم بدوره على الإطلاق فيما يتعلّق بفضّ الصّراع القائم بين المواطن القابسي، والفاعل الصّناعي في مسألة التلوّث الهوائي بالمنطقة الصناعيّة. وهنا، يبرز مدى وعي المواطن في ولاية قابس، بخطورة التلوّث وعدم جديّة الفاعل السّياسي والمقاول الصّناعي في البحث عن الحُلول المناسبة للحدّ من هذه الظّاهرة. وهذا الوعي لا يشمل مُتساكني مناطق الطّوق فحسب بل يعمّ كامل مُتساكني الولاية. حيث أقرّ المستجوبين، بعدم تدخّل الدّولة وعدم بحثها في الحلول الكفيلة للتّقليص من المشكل القائم في الجهة، والمتمثّل في التلوّث الهوائي. فنسبة 98.57% من المستجوبين يرون أنّ الدّولة غير قائمة بواجبها في مسألة التلوّث. أي 552 مُستجوبا من جُملة 560 واعون بوضعهم البيئي، ومُتيقّنين بأنّ الفاعل السّياسي مُتواطئ مع الفاعل الصّناعي نتيجة للأرباح الّتي يُحقّقها الأخير لفائدة الدّولة.

جدول رقم 05: انتظارات المواطن من السُّلط المحلّية في علاقة بمكان الإقامة.

الانتظارات من السُّلط	شطّ السّلام	بوشمّة	غنّوش	مطماطة الجديدة	المجموع
اتّخاذ إجراءات حاسمة	53	47	72	64	236
دعم السّياسة البيئيّة	3	0	3	13	19
دعم الجمعيّات البيئيّة	8	0	12	9	29
إيجاد حُلول للتلوّث	75	92	52	53	272
أشياء أخرى	1	1	1	1	4
المجموع	140	140	140	140	560

المصدر: العمل الميداني

ازدادت وتيرة الصّراع، واتّخاذ مواقف حازمة تجاه تلويث الفاعل الصّناعي للبيئة، بجهة قابس وخاصّة في فترة ما بعد ثورة 14 جانفي 2011، وما وفّرته من مجالات للتّعبير عن الرّأي. كما وفّرت الثّورة آليّات عزّزت من موقف الصّوت الغاضب والرّافض للتلوّث. وهنا نتحدّث عن بروز "المجتمع المدني" لاهتمامه المتزايد بمشاغل وهواجس المواطن. ولعلّ دخول الفاعل الإعلامي في الصّراع القائم بين الفاعل المحلّي والفاعل الصّناعي، وبثّ العديد من المشاهد والحقائق المتمثّلة في استفحال ظاهرة التلوّث بالجهة، هي إحدى المؤشّرات الّتي تُبرز أنّ الكفّة أصبحت تميل لإرادة المواطن. إنّ صناعة رأي عامّ مُتماسك جهوي ووطني، يُبرز، أنّ القضيّة هي قضيّة عادلة تُؤمن بها مُختلف شرائح المجتمع. ورغم ما يُبدونه من انخفاض معدّلات الثّقة تجاه الفاعل الصّناعي وجزء من الفاعل السّياسي، إلاّ أنّ المحلّيون يُراهنون على لُعبة الزّمن. وفي سُؤالنا حول انتظارات المستجوبين من السّلط المحليّة والمركزيّة للتّعامل مع مُعضلة التّدهور البيئي، كانت أغلب الإجابات تُطالب باتّخاذ اجراءات حازمة، وايجاد حُلول جذريّة لمشكلة التلوّث. حيث بلغ عدد المستجوبين المطالبين بايجاد حُلول جذريّة لمسألة التلوّث البيئي 272 مُستجوبا من جُملة 560، وبنسبة جُمليّة تُقدّر ب: 48.57% وشهدت أقصاها في منطقة بوشمّة بنسبة 65.71%، وأدناها في كلّ من مُعتمديتي غنّوش ومطماطة الجديدة بنسبة 37%، لكلّ منهما. كما أنّ

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

هنالك بعض المستجوبين، يُبدون نوعا من اللاّمبالاة والّتي في مُجملها غير عفوية، بل هي مدفوعة بمنطق المصلحة والمنفعة من المركّب. كما نجد أحيانا جزء من المجتمع المدني، يتعمّد ويُعرقل مسألة الدّفاع عن قضيّة التلوّث حسب مصالحه وتصوّراته. ولكن هذا الشقّ ضعيف ولا تُحرّكه إلاّ المصالح، ولا يُؤثّر أو يحدّ من الموجة الغاضبة من التّدهور البيئي.

6-5- التمثّلات الاجتماعيّة للمجمع الكيميائي.

جدول رقم 06: تصنيف المجمع حسب مُتغيّر مكان الإقامة.

تصنيف المجمع	شطّ السّلام	بوشمّة	غنّوش	مطماطة الجديدة	المجموع
مُؤسّسة اقتصاديّة	10	45	25	29	109
المشغّل الرّئيسي	19	5	46	17	87
المصدر الأوّل للتلوّث	111	90	69	94	364
النّسبة المائوية	%79.28	%64.28	%49.28	%67.14	%65
المجموع	140	140	140	140	560

المصدر: العمل الميداني

من خلال تحليلنا للجدول عدد 07، فإنّ أغلب المبحوثين يرون بأنّ المجمع الكيميائي، هو المصدر الأوّل للتلوّث. وهذا يشير إلى التّقييم السّلبي، وردّات الفعل السّلبية تجاه المنطقة الصناعيّة عموما والمجمع الكيميائي على وجه الخصوص. وفي تحليلنا للإجابات سواء من خلال استمارة الاستبيان أو من خلال المقابلات التي أجريناها مع بعض المحلّيين، نجد أنّ مفهوم التلوّث، والخطر والاستغلال والأمراض وتدهور الوضع الصحّي ونُقص المنتوج، هي أكثر المفاهيم تكرارا. وهذا دليل على وعي المواطن القابسي بوجود مخاطر بيئيّة، وتلوّث يومي، من جرّاء النّشاط الصّناعي وافرازاته على المحيط. وهو تقريبا ما تُبرزه تقييمات المستجوبين في الجدول الّذي نحن بصدد تحليله. ف 65 % من أفراد العيّنة يعتبرون أنّ المجمع هو المصدر الأوّل للتلوّث، وأنّ هذه الصّفة تغلب على صفاته الاقتصاديّة والتّنمويّة. وفي سياق الحديث على المخاطر البيئيّة نورد هذه الشّهادة للسيّد "و.أ" والنّاشط في المجتمع المدني. وفي كلمة حُرّة عن تردّي جودة الحياة يقول " إنّ الوضع البيئي والصحّي أصبح لا يُطاق نتيجة التلوّث الصّناعي. وأصبحت كلّ عناصر المحيط أعداء مُباشرة لصحّة الإنسان. فالثّقة تدنّت إلى أدنى مُستوياتها لأنّ الخطر انتشر على جميع المجالات: (تلوّث الهواء، تصحّر البحر الّذي أصبح غير مُلائم للسّباحة والاصطياد، انتشار العديد من الأمراض مثل الرّبو وهشاشة العظام وأنواع عديدة من الحساسيّات وبعض الأمراض الخبيثة مع حالات الأرق في النّوم ...الخ)". هذه الشّهادة وغيرها من المعطيات تدفعنا للاهتمام والبحث في انعكاسات ومخاطر التلوّث على صحّة الإنسان. "وكما تُساهم المنشآت الصناعيّة في تلوّث الهواء بما يخرج من مداخنها من أبخرة وشوائب وغازات فهي تُسبّب كذلك تلوّث المجاري المائيّة بما تُلقيه فيها من مُخلّفاتها ونواتجها الثّانوية. وذلك لأنّ أغلب هذه المنشآت الصناعيّة، ومحطّات التّطهير تُقام على شواطئ الأنهار أو البُحيرات أو البحار. وتلوّث المياه بمخلّفات الصّناعة، يُمثّل خطرا حقيقيّا على كافّة عناصر البيئة. وذلك لأنّ أغلب هذه المخلّفات تحتوي على الكثير من المواد الكيميائيّة ذات التّأثير السامّ"... (أرناؤوط محمد السيّد، 1997، صفحة 242). وبالرّجوع إلى الأرقام المتوفّرة لدينا بالجدول، فإنّنا نُلاحظ بأنّ عدد المستجوبين في مُعتمدية مطماطة الجديدة، والمقدّر ب 94 مُستجوبا أي ما نسبته 67.14%، يرون بأنّ المجمع الكيميائي هو المصدر الأوّل للتلوّث بالجهة، رغم بُعدهم عن مركز التلوّث. مُتفوّقين بذلك عن عدد المستجوبين بمُعتمدية

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

غنّوش المحاذية للمُنشأة الصناعيّة المذكورة والّذين يُقرّون بأنّ المجمع، هو الملوّث الرّئيسي للجهة، والمقدّر ب 69 مُستجوبا وبنسبة 49.28%. وهذا يعود إلى طبيعة السُكّان المحلّيين في غنّوش، والّذين يشتغل أغلبهم في الأعمال الحُرّة، وفي قطاع البناء. ويتعاطون النّشاط الفلاحي حتّى خارج حدود مُعتمديتهم. وإلى جانب ذلك يشتغل عدد كبير منهم، كعُمّال مُناولة أو من خلال تشغيلهم أو كرائهم لبعض آلاتهم الثّقيلة، مثل الشّاحنات والآلات الرّافعة وآلات التّراكس... للمجمع الكيميائي. لذلك فإنّ 46 من المستجوبين بغنّوش أي بنسبة 32.86% يعتبرون بأنّ المجمع الكيميائي، هو المشغّل الرّئيسي بالجهة. وهي أعلى نسبة مقارنة ببقيّة الجهات المدروسة. وهذا راجع لمنطق الولاءات والمصلحة والمنفعة التي يُحظى بها مُتساكني غنّوش. أي علاقة "استزلام بين زبون ومُعزّب (عبد الرحيم حافظ، 2006) أي بين عامل ومُشغّل. حيث تبيّن أنّ موقع المصلحة والمنفعة من المجمع الكيميائي هو الّذي يُحدّد موقف المتساكنين من التلوّث الصّناعي. فكُلّ من له علاقات مصالح مع هذه المؤسّسة يغضّ الطّرف عن مضارّها، مهما كانت المسافة التي تفصله عن المنطقة الصناعيّة، عملا بالقول الشّعبي " اطعم الفمّ تستحي العين". في حين تنخفض نسبة من يرون بأنّ المجمع الكيميائي، هو المشغّل الرّئيسي في الجهة، على غرار منطقة بوشمّة، التي لم يتجاوز فيها عدد المبحوثين الخمسة مُستجوبين، أي بنسبة تُقدّر ب 3.57% فقط وهي نسبة مُتدنيّة، وتُعبّر عن مدى التّهميش الّذي تتعرّض له المنطقة، من خلال العدد المحدود للّذين يشتغلون بالمجمع من ناحية، ومن ناحية أخرى تفاقم الأضرار النّاتجة عن مداخن المصانع التّابعة للمنطقة الصّناعيّة والمتمثّلة في التّدهور الصحّي واتلاف المنتجات الزراعيّة.

6-6- تقييم مُساهمة المجمع في تنميّة الجهة.

جدول رقم 07: تقييم المتساكنين لمساهمة المجمع في التّنمية.

مساهمة المجمع في التّنمية	شطّ السّلام	بوشمّة	غنّوش	مطماطة الجديدة	المجموع
نعم	23	5	25	43	96
لا	117	135	115	97	464
النّسبة المائوية	%83.57	%96.43	%82.14	%69.28	%82.86
المجموع	140	140	140	140	560

المصدر: العمل الميداني

من خلال الجدول عدد 08، نلاحظ أنّ نسبة 82.86% من المستجوبين، لا يُقرّون بوجود تنمية في الجهة. أي 464 من جُملة 560 مُستجوبا، يعتبرون أنّ المنطقة الصناعيّة، لم تُساهم في بعث مشاريع تنمويّة بولاية قابس. وذلك من خلال ما يُلاحظونه من تطوّر نسبة البطالة بالجهة، فضلا عن التّهميش الّذي يعاني منه السكّان المحلّيون. إلى جانب استفحال ظاهرة التلوّث البيئي، دون ايجاد الحُلول الكفيلة بمُعالجة هذه الظّاهرة. وهذا دليل على مدى وعي المواطن القابسي عُموما وجُمهور البحث على وجه الخُصوص، بعدم مُبالاة الفاعل السّياسي بالوضع البيئي المتردّي في الجهة.

6-7- المجمع بين مصالح التّنمية ومصالح البيئة.

عندما نتحدّث عن التلوّث من جهة، والبيئة وجودة الحياة من جهة أخرى، فإنّنا نجد أنّ الحلقة المتحكّمة هي "منطق المصالح" وهنا تتضارب المنافع. فالمعادلة تفترض أن تتقبّل كلّ الأطراف والفاعلين، الفعل الصّناعي وامتيازاته، ومُساهمته في التّنمية وتحريك الدّورة الاقتصادية، وتغذية الميزان التّجاري بالعُملة الصّعبة، أو الخيارات البيئيّة والمدّخرات الطّبيعيّة مثل "المنتجات البحريّة ومُنتجات الواحة" والتوجّه نحو الخيارات الأخرى كالخيارات السّياحيّة. وكلتا المعادلتين أو الكفّتين تشتغل وفق استراتيجيّة مُختلفة، وخطط عمل لا تُراعي

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

المصالح الأخرى. وكأنّنا بذلك، نتحدّث عن نموذجين من المجتمعات: مُجتمع محلّي كبير في الجهة، يُعبّر عن الانتماء التّاريخي لقابس، وفيه تبرز الرّهانات على الفلاحة والنّشـاط البحري. ومُجتمع ثان أصغر من حيث الكُتلة، ولكنّه مُتمسّك بالانتماء لنشاط الفكر الصّناعي، ويُدافع بقوّة عن مصالح المركّب والّتي فيها جُزء من مصالحه. والسُّؤال المطروح هنا، هو: ما الّذي يدفع البعض من جمهور العاملين بالمجمع، للدّفاع عن سياسة الفاعل الصّناعي ويُقلّلون من تعاطفهم مع المتضرّرين من التلوّث؟ وماهي العوامل الّتي أسهمت في ثبات المجمع؟ وكيف تمكّن المجمع من فرض الأمر الواقع؟

جدول رقم 08: تقييم مُساهمة المجمع في التّنمية في علاقة بمن يشتغلون به.

هل يُساهم المجمع في تنميّة الجهة؟	نعم	لا	المجموع
يشتغلون بالمجمع	29	41	70
لا يشتغلون بالمجمع	67	423	490
المجموع	96	464	560
النسبة المائوية	17.14	82.86	100

المصدر: العمل الميداني

يبيّن الجدول أعلاه، مدى مساهمة المجمع في التّنمية في علاقة بمن يشتغلون به. وكذلك وعيهم بمدى مُساهمة المنطقة الصناعيّة في تنمية الجهة على جميع المستويات: اقتصاديّة اجتماعيّة ثقافيّة ترفيهيّة. وقد قمنا بالبحث في مدى وجود ارتباط بين هذه المتغيّرا ت باعتماد الاختبار الإحصائي كـ2 فلاحظنا بأنّه، إذا كان (مستوى الدّلالة=5%): فإنّ قيمة "ك مربّع" الملاحظة (33.22) أكبر من قيمتها النظريّة (3.84). وهكذا فإنّنا نرفض (فرضيّة العدم H0)، ونقبل بالفرضيّة البديلة H1. أي أنّ موقف المشتغلين بالمجمع من التّنمية، يتأثّر ويرتبط بالوعي البيئي، وبمدى مساهمة المنطقة الصناعيّة في تنمية الجهة. إنّ المؤسّسات الصناعيّة في جهة قابس وعلى رأسها المجمع الكيميائي التّونسي، لم تساهم في تنمية الجهة، لأنّها كانت تخدم أجندات أجنبية، نظرا لمُساهمة الرّأسمال الأجنبيّ، في تمويل هذه المؤسّسة. وبالتّحديد في استغلال ما تُنتجه من خلال تحويل الفسفاط والأمُونيتر، والحامض الفوسفوري. ومن بين هذه الدّول نذكر فرنسا الّتي تُسيطر على أغلب المواد الأوليّة ونصف المصنّعة بالبلاد التّونسية. وما نلاحظه في هذا الجدول، بأنّ 82.86 % من المستجوبين يُقرّون بأنّ المجمع الكيميائي، لا يُساهم في تنمية الجهة، بل ساهم في تهميشها، كما تُوضّحه أرقام الجدول عدد 09. حيث يرى 364 مُستجوبا من جملة 560 بأنّ ولاية قابس هي مدينة مُهمّشة، وبنسبة تُقدّر ب 65%. وتفاوتت النّسب المتعلّقة بمُساهمة المجمع في تنميّة الجهة بين من يشتغلون بالمجمع، والّذين يُقرّون بوجود تنمية بالجهة بنسبة تُقدّر ب: 41.42% أي 29 مُستجوبا من جملة 70. بينما يرى بقيّة المستجوبين والبالغ عددهم 41 وبنسبة 58.58% أنّ المجمع الكيميائي، لم يُساهم في تنمية الجهة، رغم تشغيله لهم. فحتّى العاملين داخل المجمع، فإنّ أكثر من نصفهم لا يُقرّون بوُجود تنمية مُستدامة في الجهة. فعُمّال المجمع يُعانون العديد من الأمراض المرتبطة بنسبة التلوّث المرتفعة الّتي يتعرّضون لها، دون رعاية صحّية خاصّة بهم. كما ترتفع نسبة غير المشتغلين بالمجمع، والّذين ينفون عنه صفة المساهمة في التّنمية لتبلغ 86.33%، أي 423 مُستجوبا من مجموع 490. فالمجمع الكيميائي التّونسي، لم يقم ببعث مشاريع تنمويّة بالجهة تُساهم في التّقليص من ظاهرة البطالة، ولا حتّى المساهمة في بناء منشآت رياضيّة أو ترفيهيّة تحُدّ من التّهميش بالجهة. أو إحداث ضيعات فلاحيّة نموذجيّة تُعوّض فلّاحي المنطقة، عن الأضرار اللّاحقة بهم في منتجاتهم الزراعيّة، كما هو الحال في الدُّول الصناعيّة المتقدّمة... فقد "تطورت المجتمعات الزراعيّة في أوروبا، والولايات المتّحدة بعد الثّورة الصناعيّة، إلى

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

مجتمعات صناعيّة أحدثت آثارا هائلة. فقد زاد الطّلب على الطّاقة، وتطوّرت وسائل النّقل بشكل سريع ونتج عن ذلك زيادة استغلال المواد غير المتجدّدة... (عبيد هاني، 2000، صفحة 166). لكن بقيت مدينة قابس مُهمّشة، تفتقر لمُقوّمات العيش السّليم. بل شهدت تراجعا على جميع المستويات، مُقارنة بأغلب ولايات الجمهورية. والجدول التّالي يُبيّن لنا صدق كلامنا.

5-4-3- المخاطر البيئيّة وجبر الضرر.

جدول رقم 09: تعويضات المجمع على الأضرار في علاقة بمقرّ الإقامة.

مكان الإقامة	هل تحصّلت على تعويضات من المجمع؟		المجموع
	نعم	لا	
شطّ السّلام	11	129	140
بوشمّة	3	137	140
غنّوش	11	129	140
مطماطة الجديدة	0	140	140
المجموع	25	535	560

المصدر: العمل الميداني

يُبيّن الجدول أعلاه، التّعويضات التي يُقدّمها المجمع للمُتضرّرين من التلوّث، في علاقة بمُتغيّر مقرّ الإقامة. وقد قُمنا بالبحث في مدى وجود ارتباط بين هذه المتغيّرا ت باعتماد الاختبار الاحصائي ك2. فإذا كان مُستوى الدّلالة = 5%: فإنّ قيمة "ك مُربّع الملاحظة 15.87، أكبر من قيمتها النظريّة 7.82. وهكذا فإنّنا نرفض فرضيّة العدم H0 ونقبل بالفرضيّة البديلة H1. أي أنّ موقف المتساكنين من التّعويضات الّتي يمنحها المجمع للمزارعين المحلّيين نتيجة الأضرار اللّاحقة بمُنتجاتهم الفلاحيّة تتأثّر وترتبط بمُتغيّر مقرّ الإقامة. وحسب الجدول عدد 10 والمتعلّق بالتّعويضات الّتي يُقدّمها المجمع الكيميائي للفلاّحين المتضرّرين من جرّاء التلوّث الهوائي، والّذي يُساهم في تدهور الثّروة الزراعيّة والمنتجات الفلاحيّة، فإنّ عدد المنتفعين يُعتبر ضئيلا جدّا والمقدّر ب 25 مُستجوبا من جملة 560، أي بنسبة 4.46% من جُملة أفراد العيّنة. وهي مُوزّعة بالتّساوي بين كلّ من مُعتمديّة غنّوش وشطّ السّلام والمقدّرة ب 11 مُستجوبا لكلّ من المنطقتين المذكورتين في حين استأثرت بوشمّة بتعويض ثلاثة مُستجوبين فحسب. وانعدمت التّعويضات بالنّسبة لمُتساكني مُعتمدية مطماطة الجديدة، نظرا لبُعدها على المنطقة الصناعيّة. علما وأنّ التّعويضات لا تنسحب إلاّ على الفلاّحين القريبين من المنطقة الصناعيّة ولا تتجاوز المسافة الفاصلة بين المجمع والأراضي الفلاحيّة 5 كيلومترات على أقصى تقدير.

7- الاجماع الشّعبي حول مسألة التلوّث البيئي.

تحوّلت قضيّة التلوّث البيئي بجهة قابس، من قضيّة جانبيّة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي إلى قضيّة رأي عام تجمع الفاعلين المدافعين عن البيئة على موقف مُوحّد. إنّ جهة قابس، وخاصّة منطقة الطّوق، هي منطقة منكوبة ومُتضرّرة على كافة المستويات. وهذا التّقييم ليس بالعاطفي، فحتّى الزّائرين للجهة، يُلاحظون مدى خطورة التلوّث على صحّة المواطن القابسي. كما أنّ هذا التّقييم ليس بالتجنّي، أو بسياسة التّجريم المطلق للفاعل الصّناعي، لأنّ هذه المشاريع لها رهانات وأهداف اقتصاديّة وتنمويّة. فالمجمع الكيميائي، أُحدث في إطار التّنمية الاقتصاديّة الكلاسيكيّة مطلع السّبعينات بدفع خاصّ من الوزير الأوّل آنذاك "أحمد بن صالح". وفي ذلك الزّمن كان المواطن القابسي لا يُولي اهتماما كبيرا للأبعاد الإيكولوجية. لأنّ مفهوم التّنمية المستدامة لم يكن يُوضع كركيزة في السّياسات التّنموية. وكتتمّة لما ورد في مسألة السّياسات التّنموية، نُعلّق بالقول، بأنّ سياسات التّنمية اليوم أصبحت تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الإنسان. والحفاظ على البيئة ومُدّخرات ومصالح الأجيال

IJSSP
المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية
المجلد الثامن – العدد الثاني – البحث العاشر (ص: 180 - 198)
15 – شباط – 2021 م
www.ijssp.com ISSN: 2707-5184 International Journal of Scientific Studies Publishing

الأُخرى. وهو ما ولّد وعيا جماهيريّا وحسّا جماعيّا، بضرورة الحفاظ على البيئة والغيرة على مُدّخراتها. والسّعي لمُقاومة ظاهرة التلوّث البيئي، والّتي أصبحت كما ذكرنا، قضيّة رأي عام، خاصّة بعد ثورة 14 جانفي 2011، الّتي أعطت حيّزا من الحرّية لتوضيح التّدهور البيئي بجهة قابس، وما يُسبّبه من مخاطر. فعلى الفاعل السّياسي والصّناعي عدم الكيل بمكيالين بين مُختلف جهات البلاد. فأهالي قابس ينتمون إلى البلاد التّونسية، مثل بقيّة الولايات. فمن حقّهم العيش في بيئة سليمة، وتمتّعهم بهواء نقيّ، وهذا حقّهم يكفله لهم دستور البلاد !!!....

وهذا ما جاء في الفصل 45 من دستور البلاد التونسيّة 2014

خاتمة

إنّ أهالي قابس قد تحدّثوا كثيرا عن جماليّة المدينة قبل بعث المنطقة الصناعيّة. وقد لمسنا ذلك من خلال مُقابلاتنا مع الفاعل المحلّي، وخاصّة الفئات الّتي تدافع عن رمزيّة المنطقة من بحّارة وصغار الفلاّحين وبعض كبار السنّ. حيث لاحظنا أنّ بعض المفردات قد تكرّرت في جُلّ المقابلات. مثل جماليّة الطّبيعة (من واحة وبحر وخيرات طبيعيّة). كذلك النّبرة الحزينة الّتي تحدّث بها أغلب المستجوبين والّتي في أغلبها تحسّرا على الماضي. حيث استنتجنا من خلال مُقابلاتنا، أنّ ماضي مدينة قابس كان أفضل من حاضرها. والحاضر نعني به، نُقطة التحوّل في هذا المشهد الجمالي، كما يذهب إلى ذلك الأهالي وكان تاريخ التحول، هو أواسط السّبعينات، عندما تمّ تركيز العديد من المعامل على طول الشّريط السّاحلي لخليج قابس، ومن أبرزها المجمع الكيميائي. وقد لقيت عمليّة تصنيع الجهة في البداية ترحيبا واسعا، بما أنّها كانت سببا في تشغيل أبناء المنطقة فقضت على البطالة المنتشرة آنذاك. ومع مرور الزّمن، بدأت تظهر مشاكل بيئيّة مُعقّدة ناتجة خاصّة عن إفرازات المصانع وبالخصوص مصنع مُعالجة الفُسفاط، الّذي استمرّ على امتداد العُقود الماضية في إلقاء كمّيات هائلة من الفُوسفوجيبس في الخليج. والّتي تسبّبت في تكوّن رُقعة من الفُوسفوجيبس تمتدّ على 60 كم مربّع، على شكل غلاف سميك أثّر على شفافيّة مياه البحر والقضاء على الكائنات الحيّة البحريّة. وفي الأخير، نختم بالقولة التّالية: إنّ المؤسّسة الاقتصاديّة تأخذ من الطّبيعة الخيرات المتعدّدة، وتعطيها بالمقابل سُموما تُدمّر بيئتها وتُخلّ بتوازنها... لكن بقدر ما تُخلّفه نشاطات هذه المؤسّسة من تدهور وانتهاكات للعناصر البيئيّة من هواء وتُربة ومياه وغيره، بقدر ما أصبح وزر هذه الانتهاكات ثقيلا عليها، ويُحملّها المسؤوليّة الجسيمة على الإقدام على فعل ذلك (بن عيشاوي أحمد، 2012، صفحة 192).

أهمّ نتائج الدّراسة

-يعتبر جزء كبير من المستجوبين، ما نسبته 82.86%، بأنّ مدينة قابس تُعاني من التّهميش وغياب التّنمية فضلا عن التلوّث البيئي بسبب المجمع الكيميائي.

-إنّ اختيار نموذج تصنيعي للمدينة منذ الاستقلال، لم يُساهم في تحقيق النموّ والرفاه لمواطني الجهة. فبقيت مُؤشّرات البطالة والفقر مُرتفعة بالمقارنة مع مُدن أخرى. ومن الواضح أنّ التلوّث البيئي، استفحل بشكل كبير مُخلّفا انعكاسات جمّة على النّظام الايكولوجي وعلى صحّة المواطن.

- لم يقع وضع وسائل عمليّة لمعالجة هذه الظّاهرة. ممّا ساهم في تحفيز وعي المواطنين بالمخاطر البيئيّة، في ظلّ عدم مُبالاة الفاعل السّياسي بالوضع البيئي المتردّي في الجهة، وعدم قيامه بدوره في الوساطة بين المواطن القابسي، والمجمع.
- ارتفاع مُعدّلات التلوّث وما ينجرّ عنه من المخاطر البيئيّة، يدفع المجتمع المحلّي إلى شحن قُدراته وتعزيز منطق التّضامن لمُواجهة الأزمة، وتغيير الواقع. كذلك يجمع جلّ المستجوبين وخاصّة من لهم أراض فلاحيّة في المناطق القريبة من المجمع، بأنّ مُستغلاتهم الفلاحيّة تعرّضت إلى الضّرر بفعل التلوّث. ورغم أنّ إدارة المجمع تقوم بتعويض بعض المزارعين، إلاّ أنّ أغلبهم يعتبر التّعويضات لا تفي بالحاجة، فخسائرهم كبيرة وغير مُتوازنة مع حجم التّعويضات.
- تبدو مواقف أفراد العيّنة سلبيّة تُجاه المركّب الصّناعي، وأغلبهم يُطالبون بنقله. وهذا الأمر ينطبق حتّى على المستجوبين من عيّنة مطماطة الجديدة، الّتي تبعد مسافة كبيرة على المجمع، وهذا دليل على ارتفاع الوعي البيئي لديهم، ورغبتهم في الاستغناء على هذا المصنع، الّذي ساهم في تدمير النّظام البيئي بالجهة.

قائمة المصادروالمراجع

أرناؤوط محمد السيّد .(1997) .الإنسان وتلوّث البيئة .القاهرة :الدّار المصريّة اللّبنانية.
بن عمر حافظ .(2015) .البعد الاجتماعي في التّنمية المُستدامة بتونس، العمل والبطالة والفقر كمُؤشّرات للقياس .مجلّة المستقبل العربي)العدد ,(442ص .61
بن عيشاوي أحمد .(2012) .إدارة الجودة الشاملة :الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية للمؤسسات السلعية والخدمية .عمّان -الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع.
بنمير المهدي .(2005) .المدينة المغربية أيّ تدبير للتّنمية الحضريّة؟ .مرّاكش -المغرب :مطبعة دار اوليلي للطّباعة والنّشر.
حجاب محمد منير .(2003) .الموسوعة الإعلامية .Vol)جزء .(03القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع.
حمد عبد الكريم .(1981) .التلوّث النّفطي وحماية البيئة .الاسكندرية مصر :دار المعارف.
زيدي عمر .(2014) .ايكولوجيا الأمل .المملكة المغربيّة :منشورات دار التّوحيدي.
ستّهم حافظ، .(1993) .التسلسل الحضري التّونسي .تونس :دار سراس للنّشر.
شحاتة حسن أحمد ص .(2000) .95البيئة والمشكلة السكّانية .مصر :المؤسّسة العربيّة للطّباعة والنّشر.
شكري عبد المجيد .(1984) .دور أجهزة الإعلام في التّنمية .القاهرة.
عبد التّواب معوّض .(1986) .جرائم التلوّث .الاسكندرية مصر :منشأة المعارف.
عبد الرحيم حافظ .(2006) .الزّبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.
عبيد هاني .(2000) .الإنسان والبيئة :منظومات الطّاقة والبيئة والسكّان .عمّان -الأردن :دار الشّروق.
عدلي عاطف .(2007) .الإعلام التّنموي والتغيّر الاجتماعي .القاهرة :دار الفكر العربي.
عربي بشير .(2005) .الهجرة الدّاخلية والتّنمية في المجتمع التّونسي .صفاقس -تونس :مكتبة علاء الدّين.
هرماسي عبد اللطيف .(1993) .الدّولة والتّنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا .تونس :دار سراس للنّشر.
Abdmouleh Ridha. (2008). La causeenvironnemental: Son image et son public. sfax -Tunisie: L'INRA.
Boudon Raymon . (2003). Dictionnaire de sociologie. Paris: Larousse.
De Bernis Gérard Destanne. (1971). Les industries industrialisantes et les option Algérienne. Paris-France: Revue Tiers Monde.
Durkheim Emile. (1978). De la division du travail social. Paris.-Haydar Adnane. (1986). L'industralisation à Gabés et ses conséquences. Tunis: Université de Tunis.